مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

د. سماح سيد أحمد المرسي(*)

- **مُلخص:**

تهدف هذه الورقة إلى تقييم عمل منظمة التجارة العالمية على مدى أكثر من خمسة وعشرين عاماً، والتنبؤ بمستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تتم في إطار المنظمة ، ومناقشة الجدل الاقتصادي حول جدوى المعاملة التفضيلية في إطار التجارة الثنائية وتطبيق ذلك بشكل عملى على قانون النمو والفرص الإفريقية (اتفاقية شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا جنوب الصحراء) ، ومناقشة مبررات التكامل الاقليمي في الأدبيات الاقتصادية وتقييم حالة التكامل الاقليمي في إفريقيا ورؤيته المستقبلية ، وتعتمد الورقة بالأساس على المنهج الاستقرائي في تحليل كيف تم التحول من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والاقليمية، وقد توصلت الورقة إلى توقف مفاوضات التجارة متعددة الاطراف في إطار منظمة التجارة العالمية بعد فشلها في اختتام جولة الدوحة التي بدأت عام 2001 وبالتالي توقف مهمة المنظمة في وضع القواعد خاصةً قواعد تخفيض الدعم وقواعد المنشأ. توصلت الورقة أيضاً إلى تباين نتائج الدراسات التي قامت بتقييم الجدوى الاقتصادية لقانون النمو والفرص الافريقية على الدول الإفريقية ، حيث أشارت النتائج إلى تحقيق الدول الإفريقية النفطية لمنافع من هذه الاتفاقية أما باقي الدول فلم تكن مؤهلة للاستفادة من مثل هذه المنافع ، توصلت الورقة أيضا إلى أهمية التكامل الاقليمي كبديل عن التجارة متعددة الأطراف وأن الدول الإفريقية اتخذت خطوات جادة في هذه السياق من أهمها الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة القارية.

الكلمات الدالة: منظمة التجارة العالمية، المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، المعاملة التفضيلية، قانون النمو والفرص الافريقية، التكامل الاقليمي، إفريقيا.

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

- **Abstract:**

This paper aims to assess the work of the World Trade Organization over more than twenty-five years, predict the future of multilateral trade negotiations that take place within the framework of the organization, and discuss the economic debate about the feasibility of preferential treatment in the framework of bilateral trade and its practical application to the African Growth and Opportunity Act (An economic partnership agreement between the United States of America and Sub-Saharan Africa), discussing the justifications for regional integration in the economic literature and assessing the state of regional integration in Africa and its future vision. The paper relies mainly on the inductive approach in analyzing how the transition from multilateral trade negotiations to bilateral preferential and regional trade agreements. Accordingly, the paper has concluded that multilateral trade negotiations within the framework of the World Trade Organization (WTO) stopped after its failure to conclude the Doha Round, which began in 2001, which consequently stopped the organization's task in setting rules, especially those of subsidy reduction and of origin. The paper also has reached to the fact that there is a variation in the results of the studies that evaluated the economic feasibility of the African Growth and Opportunity Act on African countries, as the results indicated that the African oil countries have achieved benefits from this agreement, while the rest of the countries were not qualified to benefit from such merits. The paper also highlighted the importance of regional integration as an alternative to multilateral trade, and that African countries have taken serious steps in this context; from the most important of which is the announcement of the establishment of the Continental Free Trade Area.

Keywords: WTO, multilateral trade negotiations, preferential treatment, African growth and opportunity Act, regional integration, Africa.

مجلة الدراسات الإفريقية 264

- **مقدمة:**

لقد كان التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (جات) General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) عام 1947 بمثابة الضلع الثالث من أضلاع مثلث العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي شهدت تحولاً كبيراً بعد إنشاء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1944، أو ما يعرف بمؤسسات بريتون وودز، ولقد شهدت مفاوضات الجات سبع جولات قبل الوصول إلى جولة أوروجواي التي تعتبر نقطة تحول في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية لما ترتب عليها من نتائج كان أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) التي تعتبر الإطار المؤسسي أو آلية إدارة اتفاقات الجات، وقد ترتب على قيام منظمة التجارة العالمية العديد من الآثار الهامة، كان من أهمها التزام كبير من قبل الدول الأعضاء بخفض التعريفات الجمركية وتحرير التجارة، وإحكام كبير لمبادئ وإجراءات وقواعد تحرير التجارة، وتوسع كبير في اختصاصات المنظمة، وتسلحت المنظمة بقدرات مؤسسية وصلاحيات قانونية ضخمة تمكنها من مراجعة تنفيذ الدول لتعهداتها، وإقرار آلية لتسوية المنازعات التجارية بطرق سليمة عن طريق المنظمة.

وقد كانت أهم ملامح النظام العالمي الجديد هى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، إلا أن هذه المفاوضات ومنذ بداية جولة الدوحة عام 2001، والتي كان من المقرر لها الانتهاء عام 2011 ولم تنته بعد، ولم تسفر عن نتائج حقيقية وملموسة، فقد كان ذلك إيذاناً بتعثر أحد أهم أضلع ومحاور عمل منظمة التجارة العالمية، وهو ما أدى إلى الالتجاء والتحول إلى أشكال التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية

وتتمثل **الإشكالية البحثية** لهذه الورقة في أنه بالرغم من التاريخ الطويل للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي بدأت في إطار الجات منذ عام 1947 وتُوجت بقيام منظمة التجارة العالمية عام 1995 التي تعد الإطار المؤسسي الذي يغلف اتفاقات الجات ، إلا أن عدم القدرة على اختتام مفاوضات جولة الدوحة في موعدها وتوقف

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

المفاوضات متعددة الأطراف منذ ذلك الحين والتحول عنها إلى اتفاقات التجارة التفضيلية التناثية والاقليمية تعد ذلك انتكاسة كبيرة واخفاقاً شديداً لفكر وفلسفة تحرير التجارة في الإطار متعدد الأطراف ، ولذلك تسعى هذه الورقة إلى تحقيق العديد من **الأهداف** من أهمها تقييم عمل منظمة التجارة العالمية على مدى أكثر من خمسة وعشرين عاماَ، والتنبؤ بمستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، ومناقشة الجدل الاقتصادي حول جدوى المعاملة التفضيلية في إطار التجارة الثنائية وتطبيق ذلك بشكل عملى على قانون النمو والفرص الإفريقية (اتفاقية شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا جنوب الصحراء) ، ومناقشة مبررات التكامل الاقليمي في الأدبيات الاقتصادية وتقييم حالة التكامل الاقليمي في إفريقيا ورؤيته المستقبلية ، وتعتمد الورقة بالأساس على المنهج الاستقرائي في تحليل كيف تم التحول من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والاقليمية(1)، ولتحقيق أهداف الدراسة سوف تتناول الورقة المحاور التالية:

أولاً: نظرة عامة على أداء منظمة التجارة العالمية خلال خمسة وعشرين عاماً.

ثانياً: مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

ثالثاً: التحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية

رابعاً: التحول إلى اتفاقات التجارة الإقليمية

خاتمة.

---

(1) الاستقراء هي عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية ، وفي المنهج الاستقرائي ينتقل الباحث من الجزء إلى الكل أو من الخاص إلى العام ، حيث يبدأ الباحث في التعرف على الجزئيات ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل ويشمل الدليل الاستقرائي الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة والاستنتاج العلمي القائم على التجربة.

مجلة الدراسات الإفريقية 266

أولاً: نظرة عامة على أداء منظمة التجارة العالمية خلال خمسة وعشرين عاماً:

بمناسبة مرور عشرين عاماً على إنشاء منظمة التجارة العالمية، أصدرت المنظمة اثنين من التقارير تحمل العناوين التالية:-

- 20 Years of the WTO A Retrospective
- The WTO at Twenty, Challenges and Achievement

وذلك لطرح أهم إنجازات المنظمة، والوقوف على أهم التحديات التي ستراجعها خلال الفترة القادمة.

لقد نجحت المنظمة في تقليل الحواجز وترسيخ القواعد التجارية الدولية والمشاركة في نظام تجاري عالمي مفتوح ومتكامل ومعتمد على القواعد والمعايير بشكل كبير ، كما أصبح هناك آلية لتسوية المنازعات التجارية تابعة للمنظمة تلجأ إليها الدول الأعضاء، وتتوافر لدى كل الدول الأعضاء فرصاً للنفاذ إلى المعلومات ليس فقط حول السياسات التجارية الوطنية، وإنما أيضاً حول العلاقات التجارية الدولية بصفة عامة ، وقد رسخت المنظمة أيضاً معايير الشفافية وآليات المراقبة، ولديها مجموعات عمل من أجل تنسيق السياسات وتسوية الصراعات.

وحققت المنظمة أيضاَ نجاحاَ في دورها كمنسق للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ويفرض ذلك عليها تحديات جديدة، من أهمها: تناول موضوعات صعبة للتفاوض بشأنها مثل الزراعة التي كان يتم تجنبها في جولات مفاوضات سابقة، وكذلك إحراز تخفيضات كبيرة في القيود غير التعريفية، مثل أنظمة الحصص وغيرها، بالإضافة إلى التصدي لقضايا داخلية مثل معايير الصحة واعتبارات البيئة ومثل هذه القضايا، بالإضافة إلى أهميتها وحساسيتها، فإنها لا يمكن حسمها من خلال التبادل البسيط للتنازلات التجارية، حيث يتطلب ذلك تعاون على درجة كبيرة من العمق ما بين الحكومات والمنظمات الدولية.

وقد كان للمنظمة أهمية كبيرة في دعم التجارة في الدول النامية، وكان ذلك مبرراً قوياً لأن تصبح استراتيجيات النمو وقضايا التنمية موضوعا متزايد الأهمية في نقاشات

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

المنظمة، ليس فقط في المفاوضات، وإنما أيضاً في إدارة السياسات التجارية والمساعدات الفنية وبناء الطاقات الإنتاجية، بل وفي جداول الأعمال اليومية للمجالس واللجان المتعددة في المنظمة. (World Trade Organization, 2015)

لقد أدى تعدد القضايا والموضوعات التي تتناولها المنظمة إلى تعدد الفاعلين بها، فإضافة للدول الأعضاء، هناك رجال أعمال ، والاتحادات العمالية، المنظمات البيئية، ومنظمات المجتمع المدني.

لقد أشارت التقارير الصادرة عن المنظمة إلى أن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تنظمه منظمة التجارة العالمية هو المثال الأكثر نجاحاً على التعاون الاقتصادي الدولي، بحيث أصبحت أخبار المنظمة في صدارة الصفحات الأولى للأخبار العالمية. ورغم ذلك، فإن المنظمة لا تكفل إلا الاستعداد للتعاون بين الدول الأعضاء ولضمان استمرار النجاح، فإن الدول في حاجة إلى تعميق تكاملها الاقتصادي واعتمادها المتبادل، والاعتماد على القواعد والمعايير. (World Trade Organization, 2015)

يعرض التحليل السابق نظرة عامة على أداء المنظمة من وجهة نظر المنظمة نفسها، إلا أن هناك وجهة نظر أخرى نستعرضها في الجزء التالي من الورقة.

ثانياً: مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

لقد أُنيط بنظام التجارة متعددة الأطراف دور مهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتقليل معدلات الفقر بسبب تحرير التجارة التي قام بها بعد الحرب العالمية الثانية ، نظرا لأن النمو الاقتصادي يؤدي من ناحية إلى الحد من الفقر العالمي ومن ناحية أخرى إلى توفير إيرادات للإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة والبنية التحتية مما يصب في مصلحة الفقراء أيضاً، وبعد الكثير من النقاشات والجدل أصبحت هذه الصلة بين التجارة والنمو ومن ثم بين النمو والحد من الفقر مقبولة وراسخة في الأدبيات الاقتصادية.

مجلة الدراسات الإفريقية 268

لقد أدى عدم اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في الموعد المحدد لها للإنتهاء عام 2011 وانتشار المفاوضات الثنائية والاقليمية في نفس الوقت على نطاق واسع باعتبارها البديل المنضبط لقوى كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، ألقى ذلك بظلال من الإحباط على مستقبل نظام التجارة متعددة الأطراف.

إن التحول في الترتيبات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة بعيدا عن سياق المفاوضات متعددة الأطراف إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والاقليمية يؤدى إلى طرح التساؤل المتعلق بمدى القدرة على إنقاذ دور منظمة التجارة العالمية وهل هناك أى تفاؤل بدورها المستقبلي بعد وصولها إلى هذه المرحلة المعقدة ؟ (جاغدش ياغواثي، 2013)

1- مفاوضات الدوحة وما أسفرت عنها

بدأت جولة الدوحة في العاصمة القطرية عام 2001 وكانت تهدف إلى إصلاح كبير في نظام التجارة الدولية عن طريق خفض القيود التعريفية وتعديل القواعد التجارية ، واعتبرت الدول المتقدمة هذه الجولة رداً على المعارضين لفسلفة تحرير التجارة منذ الحرب العالمية الثانية ، وعلى الجانب الأخر كانت الدول النامة ترى في جولة الدوحة محاولةً لإنقاذ مصالحها التي أضيرت في كل جولات الجات الثمان التي سبقت الدوحة وتعهدت بألا تسمح بحدوث ذلك مرة أخرى في جولة الدوحة وكانت متفاءلة بما سمى بخطة الدوحة للتنمية.

وهناك من يرى أن اتفاق الجات كان متحيزاً لصالح الدول النامية وليس ضدها، وذلك من خلال أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تتمتع من خلالها الدول النامية بتمديد تلقائي لأى خفض في القيود التعريفية دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات تقابلية، وعلى عكس ما هو شائع بأن نظام الجات معادي للدول النامية فقد كان متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على السلع المصنعة في الدول النامية أعلى منه في الدول المتقدمة. وتؤكد وجهة النظر هذه على أن انخفاض القيود التعريفية التي تفرضها

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

الدول المتقدمة على المنتجات المهمة من الدول النامية وزيادة صادرتها منها كان نتيجة لمبدأ عدم التقابلية في الالتزام بتخفيض التعريفات أو عدم المعاملة بالمثل وقد أدى ذلك بالدول المتقدمة إلى التحيز في اختيار المنتجات التي تستوردها من الدول النامية وتفرض عليها قيوداً تعريفية منخفضة دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من قبل الدول النامية.

وقد تمكنت النامية الأكثر تقدماً في التصنيع ، مثل كوريا وغيرها في شرق آسيا، من تطوير أسواق ضخمة في الخارج وسجلت معدلات نمو كبيرة في صادراتها ودخلها، مما أدى بالتالي إلى خفض كبير في مستويات الفقر لديها. ولم تتمكن دول أخرى – مثل الهند – من القيام بنفس الشيء. ويؤكد هذا التضاد على فكرة أن التجارة توفر فرصة للدول لتحقيق الربح، ولكن يتعين على هذه الدول اغتنام تلك الفرصة حتى تستفيد. وغالبا ما يكون عدم اغتنامها لتلك الفرصة نتيجة لإتباع سياسات انغلاقية تجعل الأسواق الأجنبية أقل إدرارا للربح من الأسواق المحلية.

وفي النهاية لم يكن موقف الدول النامية هو الذي أعاق اختتام جولة الدوحة في موعدها وإنما حال دون ذلك رفض جماعات الضغط من الشركات الأمريكية للتنازلات التي جرى التفاوض بشأنها والمسماه بجولة الدوحة الخفيفة ، وذلك بسبب رؤية تلك الشركات أنه يتعين على الدول النامية الأكثر تقدما في الزراعة مثل الهند ، والاكثر تقدماً في الصناعة التحويلية مثل البرزيل ، أن تقدم مزيداً من التنازلات.

2-النظام التجاري متعدد الأطراف بعد جولة الدوحة

يرى الاقتصادي جاغدش ياغواثي أن النظام التجاري متعدد الطراف لديه خياران

الأول : يتعلق بالاقرار بأن مفاوضات الدوحة قد ماتت وهذا يؤدي إلى خيبة أمل كثير من الحكومات لأن المكتسبات التي تم التوصل إليها بالتفاوض مهما كانت صغيرة ستتلاشى ، وهذا يعنى الاعلان عن نهاية المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وهو ما سيؤدى إلى أن تصبح منظمة التجارة العالمية كيانا ميتاً هى الأخرى.

مجلة الدراسات الإفريقية 270

والخيار الثاني هو استيعاب جولة الدوحة في مؤتمر بالي الوزاري، وهو ما لم يتحقق على الإطلاق.

وللوقوف على حجم الضرر الذي ينطوي عليه التوقف نهائيا عن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، يجب الإشارة إلى آثار ذلك الضارة وتداعياته الوخيمة على وضع القواعد مثل القواعد المتعلقة بمنع الاغراق والدعم والذي كان يتم من خلال المفاوضات والذي سيتوقف نهائياً هو الأخر ، وستضعف أيضاً آلية تسوية المنازعات إذا تمت تسوية المنازعات في محافل أخرى ثنائية أو إقليمية بدلاً من منظمة التجارة العالمية.

وأمام الإخفاق في اختتام جولة الدوحة، لحق ضرر مركب بالعمل متعدد الأطراف بسبب تحرك كبير قادته الولايات المتحدة (لعقد شراكة دول المحيط الهادئ) والاتحاد الأوروبي (لعقد شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي) تجاه مبادرات للتجارة الإقليمية التمييزية التفضيلية. (جاغدش ياغواثي، 2013)

ثالثاً: التحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية

1- عرض الدراسات التطبيقية لمناقشة مدى جدوى المعاملة التفضيلية

اختلف الاقتصاديون حول مدى جدوى ترتيبات المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية والدول الأقل نمواً في إطار التجارة الدولية وتراوحت الأراء بين مؤيد للجدوى الاقتصادية لهذه الترتيبات ورافض لأهميتها وتأثيراتها الإيجابية على صادرات الدول المستفيدة منها ، وفيما يلي عرض لهذه الإتجاهات الفكرية.

الاتجاه الأول: المعاملة التفضيلية ذات جدوى بالنسبة لصادرات الدول النامية

يرى أنصار هذا الاتجاه من الاقتصاديين أن المعاملة التجارية التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية وسيلة جيدة ومفيدة لمساعدة تلك الدول على زيادة

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

حصيلة صادراتها (اديـاب علـى ، 2010) ، ومـن الدراسـات التـي أجريـت فـي نفس المجال وتوصلت لنفس النتائج ما يلي:

[1] دراسة (Paul Collier & Anthony J. Venables, 2007)، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى استفادة الصادرات الصناعية لدول أفريقيا جنوب الصحراء إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل قانون النمو والفرص الأفريقية (اتفاقية شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا جنوب الصجراء) ، والذي يمنح دول إفريقيا جنوب الصحراء معاملة تفضيلية، من خلال الإعفاء الكامل لصادرات تلك الدول من الرسوم الجمركية عد دخولها السوق الأمريكية، وقد تمت المقارنة بين حجم صادرات تلك الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذا القانون وإلى الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية كوتونو وذلك خلال الفترة (1991−2005)، حيث زاد حجم صادرات الملابس الجاهزة من دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى الولايات المتحدة الأمريكية أربعة أضعاف خلال عام 2001، في الوقت الذي أصيبت صادرات تلك السلعة إلى الاتحاد الأوروبي بالركود.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأفضليات التجارية التي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية قد تكون قادرة على تحفيز الصادرات الصناعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ولكى يتحقق ذلك لابد أن يكون منح هذه الأفضليات لمدة زمنية طويلة وتغطي عدداً كبيراً من المنتجات ويجب على الدول المستفيدة أن توفر العمالة المدربة والبنية التحتية الملائمة والبيئة التجارية الداعمة للاستفدة من هذه الأفضليات (Paul Collier & Anthony J. Venables, 2007)

[2] دراسة (Maria Rosaria Agostion, Francesco Aiello & Paola Cardamone, 2004)، والتي قامت بتحليل تدفقات الصادرات الزراعية من الدول النامية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، سويسرا، النرويج، استراليا ونيوزيلاندا) خلال الفترة (1995−2003)، بالاعتماد على ثلاثة مستويات من البيانات، هي الصادرات الكلية

272 مجلة الدراسات الإفريقية

والصادرات الزراعية وقيم صادرات السلع الزراعية تفصيلاً، وذلك لتحليل أثر المعاملة التجارية التفضيلية التي تمنحها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على صادرات الدول النامية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها ما يلي:

- هناك أثر إيجابي للمعاملة التجارية التفضيلية التي تمنحها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول النامية على الصادرات الكلية للدول المستفيدة بوجه عام وعلى الصادرات الزراعية لهذه الدول أيضاَ.
- على المستوى التفصيلي للمجموعات السلعية وجد أن المعاملة التجارية التفضيلية ليست مفيدة لكل السلع، ولكن الإفادة اقتصرت على بعض السلع دون غيرها، حيث تحصل بعض القطاعات والتي تكون مطلوبة في الدول المانحة على تفضيلات، وبالتالي تتمتع بفرص النفاذ إلى تلك الأسواق، وبالتالي فإن المعاملة التجارية التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية ليست ناجحة في كل الحالات. (Maria Rosaria Agostion, Francesco Aiello & Paola Cardamone, 2004)

[3] دراسة (Shahla Shapuri & Michael Trueblood, 2003)، والتي قامت أيضاً بتقييم قانون النمو والفرص الأفريقية، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج مهمة خاصة بالمعاملة التجارية التفضيلية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية لدول أفريقيا جنوب الصحراء في ظل قانون النمو والفرص الأفريقية، وهي:

- أن أحكام وبنود قانون النمو والفرص الأفريقية لا تتطابق تماماً مع هيكل صادرات تلك الدول، من حيث السلع التي يشملها القانون بالإعفاء، وبالرغم من ذلك، فإن هناك دول عديدة قد استفادت من الفرص التي يتيحها هذا القانون، حيث بدأت العديد من الدول الأفريقية في تصدير سلع أساسية جديدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تشكل مستقبلاً واعداً لتلك الصادرات.

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى أفريقيا)

- زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أفريقيا جنوب الصحراء استجابة للفرص التصديرية الأمريكية، حيث قدم هذا القانون حوافزاً إضافية تعويضاً عن تكاليف النقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- أشارت الدراسة إلى أن آثار قانون النمو والفرص الأفريقية لن تكون واحدة بالنسبة لجميع الدول المؤهلة، وأن هناك عوامل أخرى تسهم في تعظيم الاستفادة من هذه الفرص، منها دور هذه الدول في العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومرونة الهياكل الاقتصادية وحجم السوق وجودة الموارد وكفاءة الموارد البشرية. (Shahla Shapuri & Michael Trueblood, 2003)

الاتجاه الثاني: المعاملة التفضليلية غير ذات جدوى بالنسبة لصادرات الدول النامية:

يرى أنصار هذا الاتجاه من الاقتصاديين أن المعاملة التجارية التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية ليست ذات جدوى للدول النامية والأقل نمواً، وذلك لعدة أسباب، منها:

(1) أن المعاملة التفضيلية للدول النامية في النظام التجاري الدولي تتعارض مع تحرير التجارة في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف وتأخر عملية تحرير التجارة من قبل الدول المستفيدة من هذه الأفضليات لكى تحافظ عليها أطول فترة ممكنة.

(2) أن الأفضليات التجارية تؤدي إلى تحويل النشاط الاقتصادي في الدول النامية نحو القطاعات التي تتمتع بالأفضليات التجارية دون غيرها ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم الاستخدام الكفء لهذه الموارد.

(3) أن تحرير التجارة في النظام التجاري متعدد الأطراف يؤدي إلى تآكل هذه الأفضليات ومن ثم تحقيق الدول النامية والأقل نموا لبعض الخسائر جراء

مجلة الدراسات الإفريقية 274

الانضمام إلى هذه المنظومة ومن ثم مقاومتها وعدم تكيفها مع النظام التجاري متعدد الأطراف (إدياب على، 2013)

ومن الدراسات التي توصلت إلى نفس النتائج ما يلي:

[1] دراسة (Alessandro Antimiai & Piero Conforti & Luca Salvatici, 2006)، والتي قامت بتقييم للأفضليات التجارية التي تمنحها دول الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية للدول النامية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها ما يلي:

- لا تزال الدول النامية تعاني من تقييد كبير في صادراتها المتدفقة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان خاصة الصادرات الزراعية بسبب الضغوط التي تمارسها جماعات الضغط من المزارعين في هذه الدول لاتخاذ سياسات تجارية تساعد على الحماية الشديدة للمنتج المحلي وغلق السوق الداخلية.
- لا يختلف الأمر في الدول النامية التي لم تنضم بعد لمنظمة التجارة العالمية عن الدول التي انضمت بالفعل فيما يتعلق بفتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية مما يلقي بظلال من الشك حول فاعلية دور المنظمة في تحرير التجارة الدولية. (Alessandro Antimiai & Piero Conforti & Luca Salvatici, 2006)،

[2] دراسة (Paul Brenton & Takako Ikezuki, 2004)، والتي أجرت تقييم مبدئي لأثر قانون النمو والفرص الأفريقية على صادرات دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى السوق الأمريكية، وقد أوضحت الدراسة أنه خلال عام 2002 استحوذت دولتان من الدول البترولية هما نيجيريا والجابون على ثلاثة أرباع صادرات الاقليم إلى السوق الأمريكية ، مما يدلل على استفادة الدول البترولية فقط من هذه الاتفاقية وأنها ليست مفيدة لكل الدول الإفريقية على حد سواء

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

خلصت الدراسة إلى أن الدول الأقل نمواً ليست مؤهلة للحصول على فوائد تصدير الملابس إلى السوق الأمريكية حتى عام 2002، في إطار قانون النمو والفرص الأفريقية، حيث أن الأفضليات التجارية التي يتيحها هذا القانون هي المصدر الرئيسي للمكاسب والمحفز لتنويع صادرات تلك الدول، كذلك فإن قواعد المنشأ التي صدرت عام 2004 تحد من صادرات تلك الدول إلى السوق الأمريكية، وبالتالي تقلل الاستفادة من الأفضليات التجارية التي يتيحها الأجوا. (Paul Brenton & Takako Ikezuki, 2004)

2- نموذج تطبيقي، قانون النمو والفرص الأفريقية (أجوا): African Growth and Opportunity Act (AGOA)

صدر قانون النمو والفرص الأفريقية عام 2000، ودخل حيز التنفيذ عام 2001، ويعد هذا القانون واحداً من السياسات التجارية الأمريكية التي تقوم على مبدأ التجارة لا المنح حيث أنه يسهم في تيسير حركة التجارة، والاستثمار بين الدول الأفريقية المستفيدة والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يؤدي إلى الإسهام في عملية التطور الاقتصادي لتلك الدول، ويعد هذا الاتفاق خطوة أولى لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

(1) خصائص قانون النمو والفرص الأفريقية:

تميز هذا القانون عن النظم التجارية التفضيلية الأخرى بعدد من الخصائص، منها ما يلي:

- اختص هذا القانون دول أفريقيا جنوب الصحراء دون غيرها من باقي دول العالم.
- وسع هذا القانون المزايا التجارية التفضيلية المتاحة من خلال النظام الأمريكي المعمم للتفضيلات، حيث أعفى القانون نحو 1835 منتجاً جديداً للنظام الأمريكي المعمم للتفضيلات العادي.

مجلة الدراسات الإفريقية 276

- وسع القانون من هوامش التفضيلات، باستهدافه تحرير المنتجات ذات التعريفة الجمركية العالية والتي من أهمها الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية والمنتجات المصنعة.
- أعطى فترة زمنية أطول للاستفادة من هذا القانون ل41 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء.
- قيام منتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول أفريقيا جنوب الصحراء والولايات المتحدة الأمريكية على أثر صدور القانون، والذي سيعمل على زيادة الارتباط بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأفريقي.
- يساعد القانون على توفير المساعدات الفنية للشركات والحكومات الأفريقية، من أجل دعم الصادرات والاستثمار والتجارة داخل القارة الأفريقية.
- تشجيع الاستثمارات الأمريكية داخل القارة، من خلال حث مؤسسات التمويل والإقراض الأمريكية على توفير القروض والضمانات التي تدعم المشرعات داخل القارة الأفريقية.
- أعطى القانون مزايا إضافية لصادرات الملابس والمنسوجات من خلال اتفاقية خاصة للملابس والمنسوجات.

(2) الاشتراطات الواجب توافرها للاستفادة من قانون النمو والفرص الأفريقية:

- أن تتبنى الدولة المستفيدة منهج الاقتصاد الحر القائم على حرية السوق والديمقراطية السياسية
- أن تعمل الدولة على إزالة الحواجز التجارية أمام الاستثمارات والتجارة الأمريكية المتدفقة إليها، من حيث معاملة المستثمر الأمريكي المعاملة الوطنية، وضمان حقوق الملكية الفكرية، وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي.

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

- أن تتبنى الدولة سياسات اقتصادية تهدف إلى تخفيف حدة الفقر، والاهتمام بالرعاية الصحية والتعليم، ومكافحة الفساد الإداري وحماية حقوق العمال.
- أن تتعهد الدولة بالالتزام بمعايير حقوق الإنسان، والالتزام بالمعايير الدولية لحماية البيئة، وعدم التورط في أنشطة تقوض الأمن القومي الأمريكي، أو تتعارض مع المصالح السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. (ادياب على، 2010)

(3) تقييم ورؤية مستقبلية للأجوا:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن قانون النمو والفرص الإفريقية قدم فرصاً مهمة للدول المؤهلة له لإحداث تغييرات هيكلية في اقتصاداتها، حيث ساعد على زيادة الصادرات الأفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 500%، وأتاح حوالي 1,3 مليون فرصة عمل، ولا تزال هناك فرصاً من أجل تنوع الإنتاج وإحداث تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصادات الأفريقية.

ورغم ذلك، فإن هناك عدد من القيود أو المعوقات، مثل قيود الطاقات الإنتاجية والتسويق والترويج، وقيود متعلقة بالمخاطر السياسية، ومشكلات متعلقة بمتطلبات السوق الأمريكي، واستمرار هذه القيود يؤكد على عدم قدرة الدول الأفريقية على الاستغلال الكامل للإمكانات المتاحة من الأجوا.

ولأن الدول الأفريقية بصدد إجراء تحويلات هيكلية خلال العقد القادم، يمكن للأجوا أن تلعب دورها السليم من خلال دعم فرص التحول، وكذلك دعم جهود التكامل الإقليمي. وبناءً على ذلك، تطالب هذه الورقة بمد فترة عمل الأجوا لمدة 15 عاماً ثانية بعد أن انتهت مدته الأولى في سبتمبر 2015، ومن المأمول أن تتغلب الأجوا (2) على أوجه القصور التي انتابت الأجوا (1).

ولتفعيل دور الأجوا (2) يجب الأخذ في الاعتبار ما يلي:

1- يجب أن تكون قواعد المنشأ الخاصة بالأجوا أقل تقييداً وتسمح للدول الأفريقية باستغلال مزاياها التنافسية.

مجلة الدراسات الإفريقية 278

2- تسهيل انضمام الدول المؤهلة للأجوا في سلاسل الإنتاج العالمية من خلال تعديل قواعد المنشأ بطريقة تسمح بالنفاذ إلى الأسواق الأمريكية بإعفاء جمركي، وذلك للسلع والمنتجات التي تم إنتاجها في سلاسل العرض العالمية لو كانت نسبة معينة من المنتج ذات أصل أفريقي.

3- السماح لدول الأجوا بالنفاذ إلى الأسواق الأمريكية بإعفاء جمركي كامل وإعفاء من الحصص.

4- دعم الاستثمارات الأمريكية في أفريقيا عن طريق الحوافز الضريبية، خاصة من خلال إعفاء أرباح الشركات الأمريكية المستثمرة في أفريقيا من الضرائب على الأرباح.

5- تسهيل المساعدات الأمريكية إلى أفريقيا وجعلها أكثر فاعلية، خاصة في الدول التي طبقت استراتيجيات الأجوا الوطنية.

6- دعم قيام منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وأفريقيا عن طريق دعم جهود التكامل الإقليمي في أفريقيا، والتأكيد على أن الجدول الزمني لمنطقة التجارة الحرة سوف يأخذ في اعتباره خارطة طريق لتكامل القارة.

7- تقوية منتدى الأجوا السنوي عن طريق آلية واضحة لتبادل الأفكار وتحسين مشاركة القطاع الخاص في المنتدى. Economic Commission for Africa)

رابعاً: التحول إلى اتفاقات التجارة الإقليمية

1- مبررات التكامل الإقليمي في الأدبيات النظرية:

تتمثل أهم الحوافز النظرية لتكوين تكتل تجاري في أثر التخصيص Collocation Effect، وأثر التراكم أو النمو Accumulation Effect الناتجين عن التجارة الحرة مع التكامل الإقليمي.

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

ويتضح أثر التخصيص من خلال أنه وفي ظل اقتصاد تنافسي، فإن الطلب على السلع يوجه الموارد لإنتاج هذه السلع، وعندما تقوم الدول المختلفة بفرض تعريفات جمركية وقيود غير تعريفية على وارداتها من الدول الأخرى، فإن إزالة مثل هذه الحوافز من خلال الاندماج في تكتل تجاري إقليمي يؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد، ومن ثم تكون النتيجة الطبيعية لأثر التخصيص هي ما يسمى بـ"آثار النطاق والتنوع". (Baldwin, 1997)

وتتضح أهمية أثر النطاق مع توضيح الحالة العكسية التي يتم فيها حماية منشآت وصناعات لا تتسم بالكفاءة في ظل استراتيجيات إنتاجية مثل استراتيجية الإحلال محل الواردات التي طبقتها دول أفريقيا واقتصادات نامية أخرى خلال ستينيات القرن الماضي، وفتح الأسواق من خلال تحرير التجارة بصفة عامة، أو من خلال تكتل إقليمي معين يؤدي إلى تحويل مثل هذه الصناعات والمنشآت إلى الرشادة الاقتصادية من خلال ما تواجهه من منافسة أجنبية، ومن ثم يتم إعادة تخصيص الموارد بقدر كبير من الرشادة.

وعلى الجانب الآخر، فإن خلق أسواق كثيرة عن طريق التكامل الإقليمي، يؤدي إلى وصول المنشآت والصناعات التي تعمل في ظل التكتلات الإقليمية إلى الحجم الأمثل للإنتاج، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف المتوسطة، وبالتالي تقليل أسعار المستهلكين، كما أن وجود عدد متنوع من نفس المنتج يسمح للمستهلكين بالاختيار من بين مجموعة متنوعة من السلع، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، وتؤدي زيادة المنافسة بين عدد كبير من المنتجات إلى انخفاض أسعار المستهلكين أيضاً، ومن منظور المنشآت، فإن إتاحة الفرصة لها لاختيار عوامل الإنتاج من بين مجموعة كبيرة من المدخلات، يؤدي إلى استخدامها للمدخلات المناسبة التي تزيد من إنتاجيتها.

الحافز الهام الثاني للتكامل الإقليمي هو أثر التراكم، الذي يتحقق من خلال قنوات الاستثمار والتجارة، حيث يؤدي التكامل الإقليمي إلى توسيع الأسواق الإقليمية ويسمح ذلك بدخول منتجين جدد لأسواق التكتل، ويكون لديهم الفرص للتخصص مما يؤدي

مجلة الدراسات الإفريقية 280

إلى خفض التكاليف، وزيادة العائد من عناصر الإنتاج، وزيادة تراكم العوامل، وأيضاً التراكم المعرفي.

إن أحد الآثار الهامة للعولمة هي زيادة حرية انتقال الموارد البشرية والمالية والتي تتجه نحو الاقتصادات التي تحقق العائد الأعلى، كما تؤدي التطورات التكنولوجية إلى زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وجذب المزيد من الاستثمارات، حيث يتحقق التراكم.

أن التوليف ما بين الآثار الناتجة عن التكامل الإقليمي على مستوى كفاءة تخصيص الموارد أو التراكم في الموارد، يؤدي إلى استنتاج الآثار الإيجابية للتكامل الإقليمي على النمو الاقتصادي، وطالما كانت الكفاءة الأعلى والسرعة الأكبر في التراكم هي مكونات النظام التنافسي، فإن التكامل الإقليمي يعد نقطة الانطلاق للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أن تكوين التكتلات التجارية يمكن أن يؤثر على قرارات توطين الشركات الأجنبية، حيث أن العوامل الأساسية للتوطين هي: (أ) حجم السوق (ب) تكلفة الإنتاج وتوافر عناصره (ج) النفاذ إلى الأسواق (Krugman, 1991)

ورغم المزايا السابقة للتكامل الإقليمي، إلا أن بعض أنصار حرية التجارة يوجهون إليه النقد، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن التكتلات الإقليمية تحد أكثر من أنها تشجع التوسع في التجارة العالمية. (Schiff, 1997; World Bank, 2001)

وقد اعتمد تحليلهم على حقيقة أن التكتلات الإقليمية تعتمد على زيادة التعريفات والقيود غير التعريفية التي تفرضها على الشركاء خارج التكتل، مما يؤدي إلى تقليل تدفقات التجارة خارج التكتل، وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد وفي الإنتاج، ويقلل مكاسب الرفاهية ، وطالما كان النظام التجاري والذي مثلته اتفاقات الجات منذ عام 1947 وتمثله حالياً منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995 يكفل استثناءات من بعض الالتزامات للتجارة التي تتم داخل ترتيبات التجارة الإقليمية، فلقد زاد عدد التكتلات الإقليمية على مستوى العالم منذ ذلك الحين بشكل ملحوظ كما يوضح الشكل التالي:

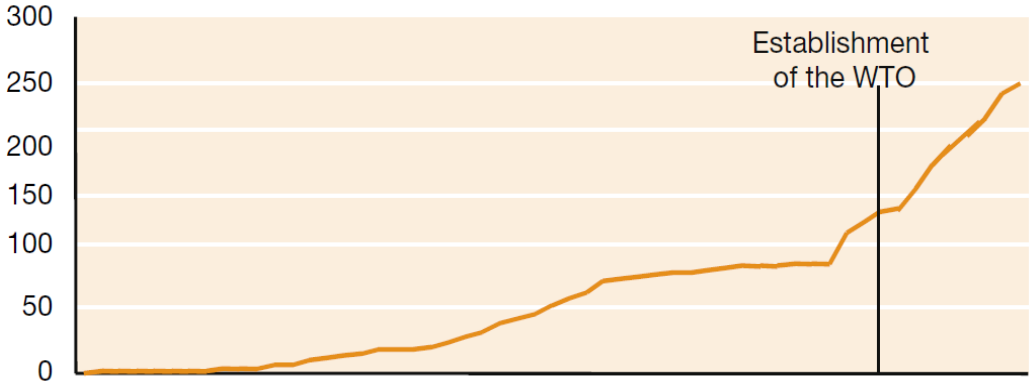

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

شكل رقم (1)

اتفاقات التجارة الإقليمية التي أُخطرت بها الجات ومنظمة التجارة العالمية (1948–2002)

300
250
200
150
100
50
0
Establishment of the WTO
1948
1952
1956
1960
1964
1968
1972
1976
1980
1984
1988
1992
1996
2000

Source: Matthews 2003, citing WTO data.

2- مراحل التكامل الاقتصادي وفقاً لـ(Bela Bellasa, 1964)

لقد وضع الاقتصادي Bela Bellasa الأساس النظري لمراحل التكامل الإقليمي كما يلي:

(1)منطقة التجارة التفضيلية، تتفق الدول الأعضاء على فرض تعريفات أقل فيما بينها.

(2)منطقة التجارة الحرة (FTA)، تقوم الدول الأعضاء بإزالة كافة أشكال القيود التعريفية وغير التعريفية.

(3)اتحاد جمركي (C.U) تقوم الدول بتوحيد التعريفة الجمركية المفروضة على العالم الخارجي.

(4)السوق المشتركة (Common Market)، تكفل حرية انتقال الأفراد والسلع ورأس المال وتجانس في السياسات التجارية وسياسات سعر الصرف في التكتل.

(5)اتحاد نقدي: يتم من خلاله إصدار عملة موحدة للتكتل ووحدة في السياسات الاقتصادية والنقدية. (Krugman PR,1991)

مجلة الدراسات الإفريقية 282

3- نموذج تطبيقي: التكامل الإقليمي في أفريقيا (نظرة عامة ورؤية مستقبلية)

بعد أن حصلت معظم الدول الأفريقية على استقلالها في ستينيات القرن العشرين، سارعت تلك الدول في الانضمام إلى تكتلات اقتصادية إقليمية من أجل تنمية علاقاتها التجارية ونموها الاقتصادي، وقد أدى هذا النمو إلى خلق عدد كبير من التكتلات الاقتصادية الأفريقية تغطي الأقاليم الفرعية للقارة، للدرجة التي تصل بالدولة الواحدة إلى الانضمام إلى اثنين أو ثلاثة تكتلات في وقت واحد، وهو ما يعيق وفاء الدول بالتزاماتها تجاه هذه التكتلات، ويجعلها تكتلات هشة لا تنم على عمق حقيقي في التكامل والاندماج. (UNCTAD, 2001).

ويوضح الشكل التالي التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية وتداخل العضوية بها:

شكل رقم (2)

تداخل العضوية في التكتلات الإقليمية في القارة الأفريقية

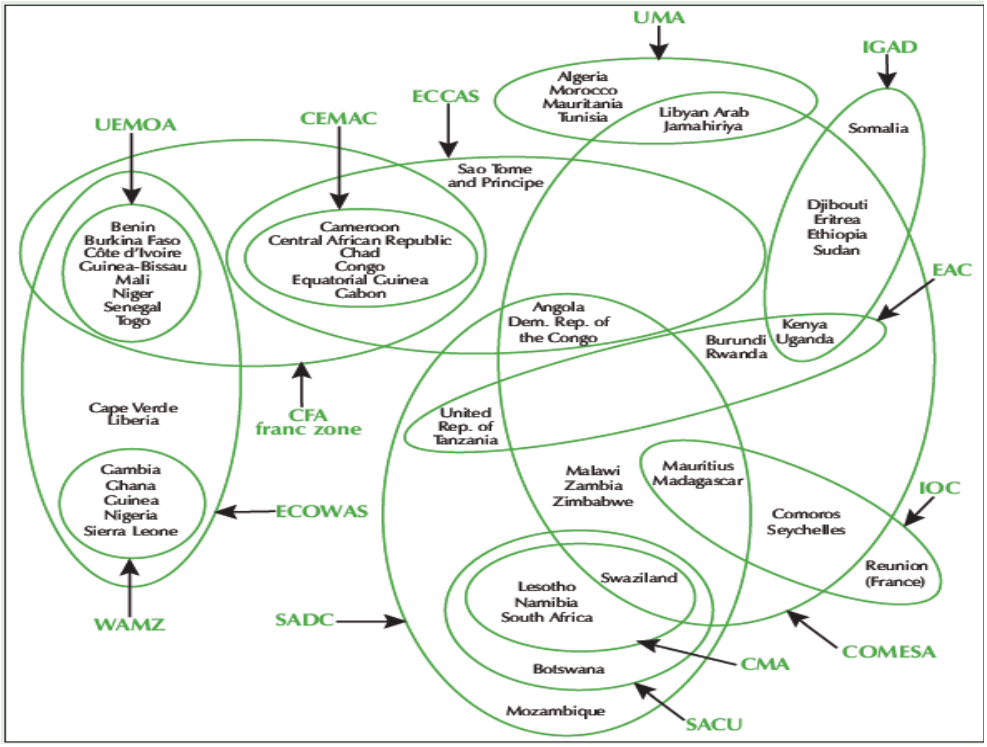

Source *United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Economic Development in Africa: Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development (Geneva, UNCTAD, 2001).*

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

ومنذ عام 1991 أخذت منظمة الوحدة الأفريقية بزمام المبادرة في توجيه مثل هذه التكتلات، وذلك بالتوقيع على الاتفاقية المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في أبوجا، حيث دخلت حيز التنفيذ عام 1994، وأصبحت جزء من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

وطبقاً للاتفاقية، فإن مراحل الوصول إلى الجماعة الاقتصادية الأفريقية هي ما يلي:

(1)تدعيم وتقوية الجماعات الاقتصادية الموجودة حالياً (خمس سنوات).

(2)تثبيت التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية ووضع جدول زمني لإزالتها (ثمان سنوات).

(3)إنشاء منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي على مستوى كل تكتل (عشر سنوات).

(4)إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة (سنتان).

(5)إنشاء سوق أفريقية مشتركة (4 سنوات).

(6)إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام 2028، يتم من خلالها إنشاء بنك مركزي أفريقي وإصدار عملة أفريقية موحدة. .(UNCTAD, 2001)

ويتناول هذا الجزء من الورقة بالرصد والتحليل أداء التجمعات الاقليمية الإفريقية بعد الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة القارية وتوقيع 44 دول إفريقية على الاتفاقية المنشئة لها عام 2018 مع ما يتضمنه ذلك من فرص وامكانات لتعميق التكامل الاقليمي بين التجمعات الاقتصادية الإفريقية القائمة بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2023

يعد التكامل الاقليمي استراتيجية إنمائية قوية ، حيث يوفر سوقاُ جديدة للصناعات الوليدة ويقلل من الصدمات الخارجية من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من معدلات الفقر وزيادة القدرة على التفاوض، ومن المتوقع أن تزيد الاتفاقات التجارية الاقليمية للدول الإفريقية بناء على مزاياها النسبية في السوق العالمية وتعززمن كفاءتها الصناعية وتدعم مواقفها التفاوضية.

مجلة الدراسات الإفريقية 284

لقد كان التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية عام 2018 من قبل 44 رئيس حكومة ودولة إفريقية أحد أهم الإنجازات الأخيرة في مجال التجارة وتكامل الأسواق الإفريقية حيث تلزم الاتفاقية – التي تنشأ سوقاً قارية واحدة للسلع والخدمات– الدول الإفريقية بالغاء اكثر من 90% من التعريفات الجمركية على السلع وتحرير تجارة الخدمات بشكل تدريجي وإذا تم تنفيذ ذلك بنجاح فسيؤدي إلى إنشاء سوق إفريقي واحد يضم أكثر من مليار مستهلك باجمالي ناتج محلي يزيد عن 3 تريليون دولار مما يجعل إفريقيا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم.

وسيؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إلى زيادة كفاءة السوق وتقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية من خلال توفير فرص لاقتصاديات الحجم الكبير ، كما أنه سيسهل تدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا ، وبشكل عام فقد تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي في أفريقيا خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 بسبب جائحة كوفيد 19 ورغم ذلك وبرغم حالة عدم اليقين التي إرتبطت بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين فمن المتوقع زيادة معدل النمو الاقتصادي في القارة بسبب التعاون التجاري بين الجنوب الجنوب.(ECA,2021)

على الرغم من أن اقتصادات القارة الإفريقية من أسرع اقتصادات العالم نموا إلا أن مساهمتها في التجارة العالمية لا تزال ضعيفة حيث لا تتجاوز 2.7% فقط من التجارة العالمية، ولا يزال الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأهم للقارة الإفريقية حيث يستحوذ على 31.4% من إجمالي تجارة القارة خلال عام 2019 ، أما التجارة البينية بين الدول الإفريقية فقد أخذت إتجاها للتحسن حيث بلغت حوالي 18% من إجمالي تجارتها عام 2018، ورغم ذلك إلا أنها لا تزال أقل من نسبة التجارة البينية لأقاليم مختلفة في العالم الخارجي ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انتشار غير رسمي للتجارة عبر الحدود في الدول الإفريقية وهو شكل رئيسي من أشكال النشاط غير الرسمي في الدول الافريقية حيث يلعب النشاط غير الرسمي دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي الإفريقي تشير بعض التقديرات إلى أنه يوفر 70% من فرص العمل في إفريقيا جنوب الصحراء.

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

على الرغم من زيادة معدل نمو تجارة إفريقيا في الخدمات ، إلا أن تجارة السلع تمثل الحصة الأكبر من التجارة الدولية لإفريقيا ، وخلال عام 2019 كان حوالي 70% من السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلي إفريقيا سلعاً مصنعة ، في حين أن 65% من السلع التي يستوردها الاتحاد الأوروبي من إفريقيا عبارة عن مواد أوليه في صورتها الخام وكان الشمال الإفريقي هو الشريك التجاري الأهم للاتحاد الأوروبي ، وتواصل القارة الإفريقية جهودها من أجل التصنيع وتعد خطوة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية جوهرية جدا في هذا السياق.(ECA,2021)

تواصل التجمعات الاقتصادية الإفريقية تجارتها مع العالم الخارجي حيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من صادرات أفريقيا ، حيث إستحوذ الاتحاد الأوروبي على 63.4% من صادرات اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2017-2019) ، و40.3% من صادرات تجمع الساحل والصحراء ، وزادت حصة الصين مما يجعلها أكبر شريك تجاري محتمل للعديد من الدول الإفريقية ، وكانت الصادرات البينية بين الدول الأعضاء في السادك كبيرة نسبياً جيث بلغت 19% من إجمالي صادراتها ، وكانت السادك هى التجمع الاقليمي الوحيد الذي يحرز تقدماً في مجال الواردات البينية حيث بلغت وارداتها البينية 20.1% من اجمالي وارداتها (ECA,2021) كما يوضح الجدول التالي.

مجلة الدراسات الإفريقية 286

جدول رقم (1)

حصة أهم الشركاء التجاريين في صادرات التجمعات الاقليمية الإفريقية خلال الفترة (2017-2019)

(%)

التجمعات الاقليمية	صادرات بينية داخل التجمع	صادرات بينية إفريقية	الصين	أسيا باستثناء الصين	الإتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	باقي دول العالم
AMU	3	6.5	4.3	11.3	63.4	6.0	8.5
SEN-SAD	6.6	11.6	5.8	26.9	40.3	6.4	9.0
COMESA	10.6	18.0	9.7	25.0	36.1	4.8	6.4
EAC	17.4	34.2	11.4	30.4	15.0	4.4	4.5
ECCAS	1.9	7.1	44.1	22.7	16.2	5.3	4.6
ECOWAS	7.1	13.1	7.0	32.2	29.2	7.1	11.4
IGAD	16.3	27.0	12.8	39.3	13.0	4.5	3.5
SADC	19.5	22.6	21.1	22.7	19.3	5.5	8.9

***Source**: Economic Comission for Africa (ECA), **Assesing Regional Integration in Africa, Africa's Services Trade Liberalization & Integration under the AfCFTA,** (Addis Ababa:ECA,2021),P52*

وتستورد معظم التجمعات الاقتصادية الاقليمية باستثناء شرق إفريقيا والايجاد من الاتحاد الاوروبي نسبة أكبر من وارداتها البينية ، اتحاد المغرب العربي حوالي 46.8 % من وارداته من الاتحاد الأوروبي ، الساحل والصحراء 35.8% من وارداته من الإتحاد الأوروبي ، وتستورد جماعة شرق أفريقيا من أسيا 42.9% من وارداتها وهى نسبة أكبر من وارداتها البينية كما هو الحال بالنسبة للايجاد التي تبلغ نسبة وارداتها من آسيا 42% من إجمالي وارداتها كما يوضح الجدول التالي.

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

جدول رقم (2)

حصة أهم الشركاء التجاريين في واردات التجمعات الاقليمية الإفريقية خلال الفترة (2017−2019)

(%)

التجمعات الاقليمية	واردات بينية داخل التجمع	واردات بينية إفريقية	الصين	آسيا باستثناء الصين	الإتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	باقي دول العالم
AMU	3.5	8.9	13.0	16.1	46.8	4.4	10.8
SEN-SAD	5.2	7.5	16.2	23.3	35.8	5.8	11.4
COMESA	5.5	12.9	16.1	30.9	25.1	4.4	10.6
EAC	8.7	17.1	21.1	42.9	11.7	2.3	4.9
ECCAS	3.5	18.8	15.8	19.3	33.1	5.3	7.7
ECOWAS	8.0	11.9	22.4	20.9	31.1	5.8	7.8
IGAD	4.3	11.7	24.1	42.0	12.6	4.2	5.5
SADC	20.1	23.8	16.2	25.4	23.4	4.6	6.6

Source*: Economic Comission for Africa (ECA),* ***Assesing Regional Integration in Africa, Africa's Services Trade Liberalization & Integration under the AfCFTA,*** *(Addis Ababa:ECA,2021),P52*

يساهم قطاع الخدمات بنسبة 51% من الناتج المحلي الاجمالي الإفريقي مقارنة ب 61% عالمياً خلال عام 2018 ، وتمثل تجارة الخدمات 22% من إجمالي التجارة الإفريقية وتساهم صادرات الخدمات الإفريقية ب 2% من إجمالي صادرات العالم من الخدمات وتمثل خدمات السفر والسياحة 42% من اجمالي صادرات الخدمات الإفريقية.(ECA,2021)

لقد كان التوقيع على منطقة التجارة الحرة الثلاثية بين السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا)، والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا (الإياك)، والجماعة الانمانية للجنوب الأفريقي (سادك) في يونيو 2015 بالقاهرة، ، تحولاً هاماً في التكامل التجاري الأفريقي، وقد حققت أفريقيا تقدماً في إنشاء الأطر المؤسسية والتشريعية

مجلة الدراسات الإفريقية 288

لتعميق التكامل التجاري بين التكتلات، حيث أعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) اتحادها الجمركي، بينما بدأت 8 من التكتلات الاقتصادية تطبيق التعريفة الخارجية الموحدة منذ ابريل 2015، ويقترب الاتحاد المغاربي من الإعلان عن منطقة التجارة الحرة به، حيث وقعت الدول الأعضاء به على ثلاثة من أصل أربعة بروتوكولات، ويتبقى فقط بروتوكول قواعد المنشأ. (ECA,2016)

لقد خفضت العديد من التكتلات الأفريقية التعريفات الجمركية على وارداتها البينية داخل التكتل، وذلك إلى مستويات منخفضة نسبيا، تتمتع جماعة شرق أفريقيا بإعفاء جمركي لأن لديها منطقة تجارة حرة، أما الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا والكوميسا تطبقان تعريفات تتراوح حول 1,9%، والسادك والإيكواس ما بين (3,8% إلى 5,7%)، وقد قامت كل من الكوميسا والإياك، والايكواس والسادك بتقليل الحواجز غير التعريفية.

لا تزال البنية الأساسية في القارة في حاجة إلى تنسيق رغم قيام بعض التكتلات مثل وسط أفريقيا والسادك بتكوين شبكات مشتركة للهاتف المحمول عبر العديد من الدول وتقليل تكاليف التجوال. وتوظف أفريقيا الطرق الابتكارية لتوفير تمويل مشروعات البنية الأساسية مثل النقل والاتصالات ومواسير المياه ومشروعات الطاقة وكثافة الطرق وجودتها وشبكات الإنترنت. وقد اتخذت إفريقيا خطوات جادة نحو التعاون في مجال السلم والأمن، حيث بلغ عدد الأفراد الذين عملوا في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ وتسوية النزاعات في أفريقيا 4500 فرداً، لقد حققت أفريقيا تقدماً كبيراً في مواجهة الإرهاب من قبل بوكو حرام وشباب المجاهدين في الصومال على سبيل المثال. (ECA,2016)

رؤية مستقبلية لتفعيل التكامل الإقليمي في أفريقيا:

يتوقف تفعيل التكامل الإقليمي وتعزيز التبادل التجاري بين الدول الإفريقية على التغلب على معوقات التكامل من خلال ما يلي :

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

(1) العمل على تنويع هياكل الإنتاج داخل دول القارة بحيث يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية، ويبدأ التكامل بين دول القارة من مرحلة الإنتاج حيث تتخصص كل دولة في إنتاج مجموعة من السلع تختلف عن باقي دول القارة.

(2) العمل على خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات سواءً المحلية أو الأجنبية إلى داخل القارة وأولى خطوات تهيئة المناخ الاستثماري هي تحقيق الاستقرار السياسي والتسوية السلمية للحروب الأهلية والصراعات السياسية.

(3) العمل على إقرار سياسات تعويضية في الأجل القصير يتم من خلالها تحويل جزء من المكاسب التي تحققها بعض الدول داخل التكتلات إلى الأطراف الأقل استفادة أو الخاسرة بما يمكن تلك الدول من الاستمرار في العملية التكاملية والالتزام بها.

(4) ضرورة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل عملية التكامل الإقليمي داخل القارة حتى تكون آليات التكامل شعبية وليست نخبوية.

(5) العمل على تطوير مشروعات البنية الأساسية داخل التكتل من خلال إقامة مشروعات مشتركة لتطوير شبكات النقل والمواصلات والسكك الحديدية والموانى والمطارات والتعاون في مجال نظم المعلومات، وذلك بهدف تقليل نفقات النقل وتوفير المعلومات عن الأسواق داخل التكتل وخارجه (ECA,2021)

(6) الاهتمام بالتعليم والإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي وتقوية الشراكات الخاصة والإقليمية والدولية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتقليل الاعتماد على المعونات في هذه المجالات.

(7) التعاون في مجال البنية الأساسية خاصةً في مجال البحث العلمي وانتشار برامج مشتركة لتمويل البحوث من أجل تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية. (ECA,2016)

خامساَ: خاتمة

290 مجلة الدراسات الإفريقية

تناولت الورقة كيف توقفت مفاوضات التجارة متعددة الاطراف في إطار منظمة التجارة العالمية بعد فشلها في اختتام جولة الدوحة التي بدأت عام 2001 وكيف أثر ذلك على أهم وظيفتين من وظائف المنظمةوهما وظيفة وضع القواعد خاصة القواعد المتعلقة بتخفيض الدعم أو قواعد المنشأ وتوقفت هذه الوظيفة لأنها كانت تتم من خلال المفاوضات متعددة الأطراف ، كذلك توقفت مهمة فض المنازعات التجارية في إطار المنظمة وأصبحت تتم في إطار ثنائي أو اقليمي.

ناقشت الورقة أيضا الجدل الاقتصادي حول جدوى المعاملة التفضيلية في التجارة الدولية وتوصلت إلى اختلاف الدراسات التطبيقية حول مدى جدواها من عدمه وهو ما انعكس أيضاَ على نتائج الدراسات التي قامت بتقييم الجدوى الاقتصادية لقانون النمو والفرص الافريقية على الدول الإفريقية ، حيث أشارت النتائج إلى تحقيق الدول الإفريقية النفطية لمنافع من هذه الاتفاقية أما باقي الدول فلم تكن مؤهلة للاستفادة من مثل هذه المنافع ، توصلت الدراسة أيضا إلى أهمية التكامل الاقليمي كبديل عن التجارة متعددة الأطراف وأن الدول الإفريقية اتخذت خطوات جادة في هذه السياق من أهمها الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة القارية.

مستقبل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتحول إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (مع إشارة خاصة إلى إفريقيا)

- **المراجع:**

1- جاغدش ياغواتي، خبير بارز في الاقتصاد التجاري يشعر بالقلق تجاه النظام التجاري متعدد الأطراف مع تزايد الاتفاقيات الإقليمية، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2013).

2- ادياب على محمد على : تحليل أداء الصادرات الصناعية لدول إفريقيا جنوب الصحراء إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المعاملة التفضيلية منذ عام 2001، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2010)

1- Alessandro Antimian, and Others, Assessing Market Access: Do Developing Countries Really Get a Preferential Treatment, (Rome: 2006).

2- Baldwin, Review of Theoretical Developments on Regional Integration, (London: Macmillan Press Ltd, 1997).

3- *Economic Comission for Africa (ECA),* Assesing Regional Integration in Africa, Africa’s Services Trade Liberalization & Integration under the AfCFTA**,***(Addis Ababa:ECA,2021)*

4- Economic Commission for Africa (ECA), Assessing Regional Integration in Africa, VII, Innovation, Competitiveness and Regional Integration, (Adiss Ababa: ECA, 2016).

5- Economic Commission for Africa (ECA), How AGOA 2 Could be Different Outlining Africa's Position on the AGOA Review Process, A white Paper, (Adiss Ababa: ECA, 2014).

6- Economic Commission for Africa (ECA), Assessing Regional Integration in Africa, II, Rationalizing Regional Economic Communities, (Adiss Ababa: ECA, 2006).

7- Krugman PR, Geography and Trade, (Cambridge, MA, MIP Press, 1991).

8- Maria Rosaria Agostion and Others, "Analysing the Impact of Trade Preferences in Gravity Models, Does Impact of Trade Aggregation Matter", (Rome: 2004).

9- Paul Brenton & Takako Ikezuki, the Initial and Potertial Impact of Preferential Access to the US Market Under the

مجلة الدراسات الإفريقية 292

African Growth and Opportunity Act, (Washington D.C.: World Bank, 2004).

10- Paul Collier and Anthony J. Venbles, Trade Preferences on Manufacturing Exports: Lesson from Theory and Policy, (Oxford: Oxford University Press, 2007).

11- Schiff M, Small is Beautiful; Preferential Trade Agreements and Impact of Country Size, Market Shovearnd Smuggling, Journal of Economic Integration, (Vol. 12, No. 3, 1997)

12- Shahla Shapouri & Michael Trublood, The African Growth and Opportunity Act (AGOA), Roes it Really Present Opportunities?, (Romes: USDA, June, 2003).

13- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Economic Development in Africa: Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development (Geneva, UNCTAD, 2001)

14- World Bank, Trade Blocs, (New York: Oxford University Press, 2001).

15- World Trade Organization (WTO), 20 Years of WTO a Retrospective, (Geneva: WTO, 2015).

16- World Trade Organization (WTO), The WTO at Twenty Challenges and Achievement, (Geneva: WTO, 2015).